ظاهرة الاقطاع السياسي

من صلب الموضوع

علي المالكي

يظهر شكل النظام السياسي، الاخذ بالتشكل في العراق، نتوءاً حاداً يتعارض تماماً مع الدعوة للديمقراطية، والحرية، واحترام ارادة الناس، والاقليات، ويمكن ان نطلق عليه (الاقطاع السياسي) مناطق النفوذ التي تسعى القوى السياسية الى احتلالها، وتوسيعها باعتبارها، اقطاعيات خاصة بهذا الحزب السياسي او ذاك، وتستخدم تلك القوى مختلف الأساليب من اجل ان تكون تلك المناطق (طابو صرف).

وكانت نقطة ظهور هذا النتوء الحاد، احتلال المباني الحكومية ومقرات حزب البعث المنحل، لتنمو وتأخذ شكل منظمات المجتمع المدني، الانسانية والثقافية والنقابية والاجتماعية، فثمة مناطق (يحظر) فيها عمل بقية القوى السياسية على نحو خفي، ذلك ان المنطقة الاقطاعية السياسية، قد جرى حشوها بما لا يدع مجالاً أو حيزاً للاخرين من اجل ان يمارسوا نشاطهم.

حتى ان هناك مدناً ترحب بالزائرين، او تودعهم باسم احدى القوى السياسية، بدلاً من ان تكون لافتة الترحيب او التوديع باسم المدينة او باسم قاطنيها من المواطنين.

ونعتقد ان من حق القوى السياسية ان تعمل على توسيع قواعدها، ولكن بروح العمل المثابر، والسياسي، والنزعة الديمقراطية لامصادرة حقوق بقية القوى السياسية، وقبل أي شيء اخر احترام ارادة الناس في ان لايروا مرة ثانية قوى تطغى وتتنفذ على نحو تكون فيه، هي أب المدينة والامر الناهي، العراقيون في قرارة نفوسهم يسخرون من اية قوة تحاول فرض نفسها، إذ لم يصدقوا بعد انهم قد تخلصوا من كابوس الامس، والاقطاع الزراعي ايام زمان، فلماذا تتغافل بعض القوى وتتجاهل رغبات الناس؟ واستطلاع علمي من شأنه ان يبرهن لتلك القوى كم هي مهزوزة ثقة العراقيين بالسياسيين وبالقوى السياسية، فما لحقهم من اذى ودمار وخراب- في اعتقادهم-تقف السياسة وراءه ولتفحص كل القوى السياسية اعداد قواعدها لترى كم هو بائس الرقم، ولا شك ان اعادة ثقة العراقيين بالسياسة امر ضروري من أجل التحولات الجارية، الا ان ظاهرة الاقطاع السياسي تحول دون استعادة تلك الثقة، واقبال الناس على المشاركة في الانشطة السياسية، نامل ان يفهم الجميع، ان من لايحترم حرية الاخرين لايمكن ان يكون حراً، ذلك ان في هذه النزعة للاقطاع السياسي دلالة كبيرة على تخلف الوعي السياسي لتلك القوى، وتخلف اساليبها في الوصول الى عقول وقلوب الناس، ان ظاهرة الاقطاع السياسي هي مرحلة اولى نحو العنف والعنف المضاد، ولقد شهدت الانتخابات الماضية حوادث دللت على ظاهرة الاقطاع السياسي، فهل سيكون بمقدور القوى السياسية ان تعيد النظر بظاهرة الاقطاع السياسي، وتجدد من اليات عملها لنشهد شكلاً سياسياً متناسقاً لا ينشزه نتوء حاد اسمه الاقطاع السياسي او مناطق النفوذ بالقوة؟؟

رسالة ديالى

آراء في واقع منظمات المجتمع المدني

بعقوبه / عمر الدليمي

من يراقب العراق وهو يتشكل جديداً ، لا بد من ان يأخذه الخوف على مستقبل البلاد ، فهناك الكثير من الاحداث التي غيرت وتغير من وجه الحياة في بلد كان لفترة قصيرة مضت مقفلاً ومحكوماً بقبضة من حديد.

فخارطة العمل السياسي قد إتسعت ومجال النشاط الاجتماعي والمدني قد انفتحت آفاقه ، وهذا الامر-اذا ماتجاوزنا مايحدث على المستوى الامني-يوفر لمن يريد مراقبة التحولات في بلادنا مجالاً واسعاً للرصد والتشخيص وتسجيل الملاحظات ، ومن المجالات التي شهدت إنفتاحاً واسعاً في بلادنا عقب سقوط النظام السابق هي مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي كانت قبل التغيير مجرد نقابات ومنظمات تمثل وجهة النظر الحكومية وخاضعة لها في نفس الوقت.

والخوف المشروع على البلاد يتبدد إذا ماكانت نظرتنا شمولية وبعيدة المدى، حيث ان هذا الانفتاح لابد ان يوفر فرصة لمنظمات وهمية وروحية لكي تتسلل الى ساحة عمل المؤسسات غير الحكومية، ليس ذلك فحسب، بل ان هناك من هذه المنظمات التي استحوذت على فرص المنظمات الحقيقية.

عن واقع عمل هذه المنظمات في ديالى ومدى حاجتها لمفوضية او مجلس تنسيقي كانت لـ(المدى) هذه الوقفة مع عدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية في ديالى.

ديالى شكل لعراق مصغر

يقول الدكتور سليم عبد الله احمد رئيس رابطة التدريسيين الجامعيين في ديالى:

-اعد محافظة ديالى شكلاً لعراق مصغر لما تتوفر عليه من تنوع في الاختصاصات كافة وشمولية في الافكار والتوجهات وسباق في العمل نحو الخير.

لقد برزت مؤسسات المجتمع المدني كظاهرة لايمكن تجاهلها لاسيما ان من المنظمات من فرضت نفسها على الواقع بحكم ماقامت به من دور فعال في ملامسة حاجة الناس واهتمامها بتنمية الموارد البشرية والدفاع عن حقوق المواطنين، بيد ان مايمكن تسجيله على واقع عمل المؤسسات غير الحكومية في المحافظة هو إفتقارها للتنسيق وتوحيد الجهود وتبادل وجهات النظر، وهذا الامر دفع بعدد من مؤسسات المجتمع المدني في المحافظة وبمساعدة من مجلس المحافظة للتفكير باهمية إنشاء مجلس تنسيقي يمثل المنظمات والتجمعات والروابط غير الحكومية بهدف معوقات العمل وهذا المجلس هو منظمة تنسيقية مستقلة سياسياً وفكرياً ولاتسعى للربح المادي وهناك ثوابت هي ان هذا المجلس لايتدخل في طبيعة عمل المؤسسات المنتمية اليه ومن اهدافه تنسيق اعمال المؤسسات غير الحكومية المنطوية تحت لوائه مع ادارة المحافظة والجهات الدولية والمنظمات الداعمة العالمية والوطنية.

ومن جملة اهداف هذا المجلس ترسيخ البنى التحتية لمؤسسات المجتمع المدني وتوعية المواطن العراقي بحقوقه ومصالحة والحفاظ على مكتسباته وتنمية موارده والمساهمة في التعريف بمؤسسات ديالى عالمياً.

المنظمات الوهمية!

علي سلمان داود المسؤول الاعلامي لرابطة الطلبة والشباب العراقية فرع ديالى يقول مقيماً عمل منظمات المجتمع المدني في ديالى:

-ان أهمية المنظمة تتأتى من داخلها ومدى فاعلية أعضائها ومصداقية نشاطها، هناك سوء فهم إجتماعي عام عن دور هذه المنظمات هو في حقيقته نتاج التراكمات السابقة لكن النشاطات الحقيقية التي سوف تمارسها هذه المنظمات هي جواز المرور للناس وبذلك سوف تكسب ثقة المجتمع.

ان حاجة هذه المنظمات في ديالى لتنسيق اعمالها من خلال مجلس او هيئة امر غاية في الاهمية ولذلك جاء مجلس المنظمات ليضطلع بدور مهم في وجود وعمل المنظمات غير الحكومية في ديالى وعلاقتها بالجهات الاخرى، كما ان وجود هذا المجلس لايتعارض مع استقلالية المنظمات بل انه سيساهم من خلال اعماله بكشف وابعاد المنظمات الوهمية والنفعية وذات التوجهات الحزبية من خلال خبرته هذا إذا ما اراد ذلك.

ليس ذلك فحسب، بل ان الزمن هو في غير صالح المنظمات الوهمية والنفعية التي ستضعف كلما ترسخت خطوات منظمات المجتمع المدني في الحياة الاجتماعية العراقية.

واقع هذه المنظمات يشير الى انها تحتاج للتدريب الكثير على مهامها بالاضافة الى تعاون الجهات المانحة في دعم مشاريع المنظمات.

تقول خديجة خدا بخش مسؤولة جمعية المستقبل للطفولة:

الواقع يشير الى معاناة كبيرة لمنظمات المجتمع المدني التي تواجه فهماً مغلوطاً من بعض الجهات ومحاولة للهيمنة من جهات حكومية فلم تحظ المنظمات في ديالى باي شكل من اشكال الدعم اسوة بمثيلاتها في المحافظات الاخرى، لا بل انها محاربة وتمنع من اشغال حتى البنايات المهجورة، والدعم ليس معناه المال، لكن هذه المنظمات حديثة عهد وتحتاج لرعاية معنوية وليس عيباً ان نقول مادية كتوفير مقرات لان غالبيتها في خطوتها الاولى والخطوة الاولى تحتاج الى مساندة، مع ذلك فقد قدمت هذه المنظمات الكثير على مستوى الاغاثة ورفع الوعي باهمية العملية الديمقراطية لمستقبل العراق.

وفيما يتعلق بالمجلس التنسيقي فان وجوده يصب في خدمة المنظمات على ان لا ينحرف عن أهدافه:

ناقوس الخطر.. من خانقين!!

في الاجتماع الاول لمجلس منظمات المجتمع المدني الذي انعقد مؤخراً في خانقين والذي حضرناه بصفتنا الاعلامية استمعنا لما لايسر الروح عن تجاوزات مالية في اول خطوة لهذا المجلس يقوم بها بتنظيم ورشة لمناقشة الدستور ويعد هذا العضو عنصراً بارزاً في تشكيلة المجلس ولا ندري مدى صحة ماطرح في قاعة المؤتمر من قبل أعضاء في هيئته الادارية وعلى مسمع من الملأ.

يقول اديب ابو نوار رئيس رابطة الاعلاميين الموحدة في ديالى.

-أرجو ان لايزعل مني احد إذ أقول ان امام هذه المنظمات عملاً كثيراً يستوجب تشذيب العديد من المدعين المتربصين بهدف الاستحواذ على المنافع، هناك من (يقاتل ويتقاتل) من اجل ان يخدم الاخرين كما يقول!

العمل في هذه المنظمات في ظرفنا الحالي يحتاج لشفافية وذوات نظيفة ومن الصعب ان نسمع احداً ما يقول: (ثلاثة أرباع هذه المنظمات وهمية) لكني امل بان هذه المنظمات ستدفع خطاها في الطريق الصحيح.

ديالى وتساؤل الشرعية

ثلاث كتل او اكثر رئيسية تنتظم فيها منظمات او مؤسسات او جمعيات المجتمع المدني في ديالى فغير المجلس التنسيقي بمنظمات المجتمع المدني هناك المفوضية العراقية لمنظمات المجتمع المدني وهناك تجمع للنقابات حديث العهد وهناك انشقاق عن المفوضية العراقية التي رفض رئيسها الاندماج مع المجلس التنسيقي واجراء انتخابات كونه معيناً على طريقة (الاسلاف الخوالد).

تقول غادة سالم عضوة منظمة حماية البيئة والطفولة:

-منذ عام ٢٠٠٣ او بعده بقليل انشأنا منظمة حماية البيئة والطفولة ولكن ماذا فعلنا للبيئة والطفولة حتى الان؟ المرارة تملأ فمي عندما أتحدث عن هذا الامر قد أبدو غريبة ومتناقضة فلماذا انتمي لهذه المنظمات إذن؟

كنت أحلم ان اقدم شيئاً لانسانيتي من خلال المنظمة الاولى ولم تكن الا هي سفرة لعمان جرى خلالها نقاش عميق!

ومن ثم نقاش عريض!... ولاشيء إلا قبض ريح....ولن نضيف شيئاً لقول القاص صلاح زنكنة رئيس اتحاد لادباء فرع ديالى إذ يقول:

-إنني أتساءل، هل ثمة مجتمع مدني حقيقي؟

انا اشك بذلك، ففي ظل الخراب والارهاب وبحبوحة الحرية راح النصابون والمحتالون والافاقون واللصوص يجتمعون ويأتمرون ويكونون جمعيات وروابط ومنظمات وهمية تضحك على ذقون السذج والبؤساء والفقراء، ولذلك أقول ان معظم هذه المؤسسات بلا رصيد اجتماعي او ثقافي وإن القائمين عليها شخصيات بلا تاريخ، شخصيات زئبقية واذا ماتوخينا الدقة والامانة فأننا سوف نستثني بعض المنظمات التي عملت بمصداقية عالية وقدمت مجهوداً ملحوظاً.

ومن هنا أناشد المؤسسات ذات العلاقة الحكومية وغير الحكومية بوضع ضوابط وتعليمات للاجازات والموافقات.

انني مع منظمات المجتمع المدني قلباً وقالباً لانها ترسخ قيماً جديدة مثل الديمقراطية والليبرالية والشفافية والرآي الاخر وتنمي الوعي الحضاري الذي هو من صلب المجتمع المدني.

اتمنى ان تتخلص من الاشنات والطحالب والانتهازيين وحينها سيكون هناك حديث آخر.

ويكمل ثائر صاهود العبادي رئيس جمعية سعد للمرحلين ان هناك منظمات هي في الاساس واجهات حزبية مثل العديد من الروابط النسوية التي انحسر دورها بتراجع دور الاحزاب وكذلك هناك مؤسسات اخرى تحمل شعارات اسلامية ثقافية وواقع الامر انها اذناب الاحزاب تتغلغل في المتن الاجتماعي ولا ينخدع بأمر هؤلاء الا البسطاء من الناس.

المنظمات غير الحكومية مؤسسات مدنية عصرية

د. سلام كبه

تبدأ منظمات المجتمع المدني من جماعات اللعب والأصدقاء خارج الأسرة وتمر بالفرق الرياضية في الحي وجماعات الهوايات في المدرسة والعضوية في مراكز الشباب ورعايته والأندية الرياضية والثقافية والجمعيات التطوعية الى النقابات والاتحادات الاجتماعية والمهنية فالأحزاب السياسية والحوزات الدينية، والمنظمة غير الحكومية جمعية أهلية تطوعية اجتماعية تعني بتأمين المشاركة الطوعية للناس في الأعمال الخيرية والإغاثة الانسانية والاعمار والنشاط التنموي ولصالح النفع العام، وهي ليست مؤسسات رأسمالية هدفها الربح وخلق فائض القيمة لكن الطابع البيروقراطي وطغيان خطاب التسلط والهيمنة على حساب الخطاب المدني غير الحكومي والخطاب الديمقراطي العام ينسجم مع مصالح الاحتكار العالمي والدكتاتوريات المحلية، وتعمد السلطات خلق الجمعيات الأهلية قنوات تابعة لها لضمان تدفق المساعدات الدولية! وفي البلدان النامية مثل العراق كان مجرد الادعاء بتواجد المؤسساتية المدنية او التغني بها تكتيكا سياسيا ومناورة وهمية.

أما إضافة رقم جديد من المؤسسات الهامشية للإيحاء بتنشيط المجتمع المدني وتفعيله فلا يعني سوى ان الديمقراطية متغيبة وان المجتمع المدني هو شعار لغرض التنفيس والاستهلاكية.

يقول (برهان غليون): (ان المنظمات غير الحكومية في عصر العولمة قنوات الاتصال والتواصل الرئيسية على مستوى المجتمعات والقاعدة التي تبنى عليها الارادة العالمية الانسانية الجديدة). وهي بالفعل من آليات التحشيد الجماهيري لتحقيق برامج الاغاثة الانسانية وصيانة البيئة والحماية الايكولوجية وبالأخص إذا توفرت لها (صناديق الدعم) للنهوض بمشاريعها! وأثبتت هذه المنظمات كفاءة في التنفيذ وفي توظيف الاعتمادات المالية فاقت أحيانا مانسميه بيوت الخبرة او الشركات الاستشارية المتخصصة لأنها تعتمد على العمل التطوعي وليس على الاختصاصيين من ذوي الأجور العالية (استئجار)، وبذلك تكون اقل نفقة من بيوت الخبرة، وفي العالم النامي عموماً تواجه المنظمات غير الحكومية (NGOs)صعوبات في الحصول على الدعم المالي لأن المؤسسات المالية الخيرية محدودة..!

تسهم الجمعيات غير الحكومية في تذليل السياسات التنموية والتشخيص المبكر للاختناقات ومواقع الخلل لدعم التخطيط المنهاجي والسياسات الاقتصادية الكلية المتماسكة، وهي تتواجد في الميادين البيئية واسواق العمل وميادين الفقر والعدالة الاجتماعية والرقابة وتسهم في تعزيز المصلحة العامة والنفع العام!.

لاتزال المنظمات غير الحكومية دون مستوى الطموح دون مستوى الطموح لأن العبء الاكبر لضمان شبكات الامان الاجتماعي لايزال يقع على كاهل الدولة، ويتوزع الأمان الاجتماعي عادة الى شبكات عامة وخاصة، وتقوم الدولة بأجمالي هذه المهمات في البلدان النامية كالعراق، ويتلخص الأمان الاجتماعي العام في توفير الخدمات الأساسية ودعم أسعار السلع والخدمات وتعزيز الرقابة على الاسعار وهي مهمات لا تستطيع النهوض بها سوى السلطات، أما الأمان الاجتماعي الخاص فيتوزع على التامين الاجتماعي والضمان الاجتماعي والتقاعد والمساعدات الاجتماعية من رعاية ودعم مادي وعيني للشرائح المتضررة ومكافحة البطالة وتوفير فرص عمل ورعاية الأحداث والقاصرين، وتنحسر المنظمات العراقية غير الحكومية في هذا المجال لقلة الخبرة وعدم القدرة على إعادة إنتاج ذاتها اجتماعياً وانفصالها عن عملية الانتاج اقتصادياً، ويمكن لهذه المنظمات ان تتكامل مع الدولة والقطاع الخاص في دعم القدرات التنافسية لان الحل ليس بالصدقات ولا بالقروض الاجنبية!.

طرح مفهوم المنظمات غير الحكومية نفسه بقوة في العقود العولماتية الاخيرة مع توجه مركز ثقل الديناميكية الرأسمالية المعاصرة وواجهتها (الليبرالية الجديدة) نحو تدمير التنظيم الجماعي التعاوني للمهشمين والجامع لعوامل التدمر السلبية، وباتجاه تفكيك النشاط التعاوني والأشكال الجديدة لعلاقات العمل.. أي عملية (التذرير) وتحويل النقابات والتعاونيات الى أصولها في افراد وذرات.. ويبدو ان التنظيم غير الحكومي يقوم على مبدأ انتشال التعاون القديم التقليدي في العمل والتنظيم والضبط التعاوني لحق العمل والحماية الاجتماعية، ومبدأ جمعنة الاوضاع المتغيرة بسرعة غير منتظمة في فوضى السوق (Chaotic Market)وهو يزاوج أيديولجياً هذه التقليدية مع التعهد والمقاولة ومعمعان المنافسة، بينما نفعيته العامة تدعو الى وضع الفلسفة والايديولجيا في خدمة الانتاج والاستهلاك معاً، وعليه مفهوم المنظمات غير الحكومية انقلاب في التعريفات الماركسية الارثودكسية حول الحركات السياسية ويعبر عن الفصيل الاكثر تقدماً في المفهوم التأسيسي-الحركة الاجتماعية- في عصر العولمة رغم محاذيره والتي لايمكن تجاهلها هي ايضاً! يعتمد النظام الدولي المنظمات غير الحكومية طرفاً في التنظيمات المؤسساتية الدولية لتأكيد مصداقيتها وبالتالي مصداقيته هو، مع نفي متعمد لدور التنظيمات الاجتماعية والجماهيرية الديمقراطية المعبرة عن مصالح الحركات الاجتماعية التقليدية ليصبح نموذج المنظمة غير الحكومية هو النمط الجدير بالاهتمام وبه يجري قياس الموقف الشعبي في التجمعات العالمية! مثلاً دعوة المنظمات غير الحكومية الى مواجهة سياسة منظمة التجارة العالمية W.T.Oحول الزراعة وحقوق الملكية الفكرية واجراءات الاستثمار والخدمات لانها تلحق الضرر بالمستهلك وحقوقه الاساسية وتؤذي الفلاحين وتهدد الامن الغذائي ومصالح التنمية وتدمر البيئة وتؤذي الفقراء، ومن المنظمات التي وقعت على بيان جنيف في ٢٠٠١/٣/١٩ شبكة (المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية) ضمن ٢٢ منظمة غير حكومية.

ينفرد المركز الرأسمالي بمنطق وآليات العقلنة واعمال القانون الاجتماعي العالمي، وبذلك تكتسب عقلانيته قوة تصدير اللاعقلنة الى مناطق الاطراف، ومن أشكال لاعقلانيته المعاصرة محاولة فرض المنظمات غير الحكومية باعتبارها منسجمة مع مرحلة تطور الاحتكار العالمي في مجتمعات عصر مابعد الصناعة، ويحاول الغرب نفي الحركات الاجتماعية بالمنظمات غير الحكومية واحتواء تنظيمات الشبيبة والطلاب، والنساء وحركة الحقوق المدنية لصالح القطاعات الاجتماعية المضطهدة، وحركات السلم والتضامن والرفض الاجتماعية، والنقابات العمالية، ويبدو ان الاحتكار الرأسمالي المعاصر يتحرك في فضاء المجتمع المدني ويوظف المنظمات غير الحكومية في صراعه ضد الحركات الاجتماعية المناضلة.

نريد تكثيف جولاتنا في دور الإيتام

بغداد/كفاح مجيد

اليتيم ... هو طفل سليم معافى .. لا يختلف شيئا عن بقية الاطفال، سوى . حرمانه من الوالدين . ولهذا الحرمان اسبابه .. فتاريخ العراق، تاريخ طويل من الحروب والحصار الاقتصادي، والانغلاق الثقافي، الذي زاد من ثقل ظاهرة "اليتم " .. انها ظاهرة خطرة جدا وعلى الحكومات والدول المتحضرة ان ترصدها بشكل جيد ... فلقد استفاد صدام في السنوات السابقة من هذه الظاهرة ... حيث امر ببناء "قرية للايتام " في العامرية .. كانت تنتج له اجيالا من الوحوش من "فدائيي صدام " ومقاتلين لحمايته ... او اجيالا من الفتيات المطيعات !! ليخدمن في قصوره مجانا !! ولليتم وجهان : وجه قبيح كالح .. يدفع اليه الطفل، عندما تغرس في نفسه البريئة قيم البداوة ..القسوة .. العنف .. الاهمال .. والجوع كل ذلك سينتج لنا انسانا قاتلا .. ارهابيا .. متوحشا

-والوجه الاخر : وجه جميل مشرق، نصنعه، اذا احسنا تربية هؤلاء النخبة من الاطفال .. وغرسنا فيهم قيم التسامح .. المحبة .. والثقة بالنفس . ان هذه المهمة تقع على عاتق كادر من المربين الفاضلين .. حيث يتم اعدادهم من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .. "كادر" يكون بمنزلة الوالدين .. حبا واخلاصا لمهمته انها من المهمات الصعبة التي بحاجة الى الدرس والاهتمام من قبل المسؤولين .

يملك العراق ٢٢ دار للايتام لكل انحاء القطر ... وهذا العدد من الدور غير كاف لاستيعاب حالة اليتم والتشرد المنتشرة في انحاء المحافظات .. اضافة الى ان هذه الدور غير مستوفية لكل الاحتياجات المطلوبة

نحن كمنظمة للايتام نرجو من الوزارة المعنية السماح لمنظمات المجتمع المدني بتكثيف جولاتها داخل هذه الدور ... وتوثيق صلاتها مع الاطفال من جهة والموظفين من جهة اخرى .. ان ذلك سيزيد من رقابة الدولة على اداء الموظفين والمربين وسيسهل من شروط التربية الصحيحة . ..

هكذا يا وزارتنا .. نريد ان تضعي يدك معنا .. لا ان تضعي العراقيل امامنا

ورشتا عمل لمنظمات حقوق الانسان

بغداد / عمار السويدي

عقدت المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الانسان ورشة عمل تحت عنوان (برنامج الحوار الدستوري) وشارك فيها العديد من منظمات المجتمع المدني.

ترأس الورشة الاولى المحامي (حسين العكيلي) المدير التنفيذي للمنظمة وتناول في بداية حديثة المرحلة الاولى لهذا البرنامج التي سبقت تسليم مسودة الدستور.

حيث شكلت ورش عمل شملت جميع انحاء العراق بالتعاون مع العديد من منظمات المجتمع المدني لغرض اجراء استبيان حول اراء الشعب العراقي في الدستور قاموا بتقديمها الى لجنة كتابة الدستور.

فضلا عن ان المرحلة القادمة لاتقل اهمية عن المرحلة السابقة خصوصاً بعد تسليم مسودة الدستور الى الجمعية الوطنية وعرضها على الشعب للتصويت وأكد من جانبه على مشاركة المنظمات مع منظمته من اجل عقد ورشة في جميع انحاء العراق وحتى في المناطق الريفية واكد على ان يكون المحاضرون من ذوي الاختصاص القانوني من أجل ايصال المفهوم الصحيح الى المواطن، واكد ايضاً على الحيادية في طرح المواضيع من دون الترويج الى أية جهة من الجهات، وعملوا على طبع كتيب يحتوي على شرح قانوني لمسودة الدستور، اما في محافظة بغداد فسيتم اختيار ١٠ منظمات في جانب الرصافة و ١٠ منظمات في جانب الكرخ وسيكون هنالك مكتب مركزي لكل من هذه المنظمات.

وكل منظمة سوف تفتتح ٢٤ ورشة وتقسم عملها الى مرحلتين كمرحلة اولى (١٢) ورشة لكل مركز وتقديم التقارير الى المكتب المركزي من اجل معرفة ردود افعال المواطنين تجاه الدستور، وسوف نكون على اتصال دائم ومستمر مع الجمعية الوطنية من اجل ايصال اراء المواطنين اليهم.